

## ظور المعلومات المحاسبية في الحد من البطالة - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الخاصة العراقية

أ.م.د علي جلال حسين\*  
م.م ثوميد إسماعيل سليمان\*\*  
**المستخلص :**

تناولت غالبية الدراسات لموضوع المعلومات المحاسبية عن الشركات الخاصة من جانب أهميتها إلى إدارات تلك الشركات، والمستثمرين، إلا أن الدراسة الحالية تهدف إلى بيان أهمية المعلومات المحاسبية (وبخاصة معلومات حول الأجور والرواتب المدفوعة للعاملين) للمخططين الاقتصاديين في الدولة عند تقديمهم الدعم والتسهيلات اللازمة إلى الشركات الخاصة، وبخاصة الشركات التي لديها مبالغ عالية من الأجور والرواتب المدفوعة للعاملين . وتوصل الباحثان إلى أن هناك إمكانية أن تدعم الدولة الشركات الخاصة التي تظهر معلوماتها وتقاريرها المحاسبية مصروفات أجور عاملين عالية، وهذا سيؤدي إلى زيادة عدد الشركات وتوسع حجمها وبالتالي توفير فرص عمل في القطاع الخاص. وقد أوصى الباحثان بضرورة توفير فرص العمل في القطاع الخاص بعد توقف التعيينات الحكومية ، من أجل امتصاص ظاهرة البطالة وتقليل عدد موظفي القطاع العام الذين أصبحوا الآن يشكلون عبئا على الموازنة العامة نتيجة انخفاض إيرادات الدولة النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط العالمية.  
المصطلحات الرئيسية للبحث : المعلومات المحاسبية- البطالة- التقارير المالية.

### Abstract :

*The most studies of accounting information on private companies, focus and shows the importance of accounting information, just, to the management of those companies, and investors, while the purpose of the current study is to show importance of accounting information (in particular, information on the amount of the wages and salaries that paid to employees) to the government economists planers when they support a private corporation, especially the companies that have a high amount of wages and salaries which paid to employees.*

*The two researchers find that the government can support the private companies, especially the companies that show their information and report a high wages paid, and this will increase the number of companies and expand their size and thus to provide job opportunities in the private sector. The two researchers recommended that its necessary to provide employment opportunities in the private sector because the a governmental appointment has been stopped, in order to absorb the phenomenon of unemployment and reduce the number of public sector employees, who are now a burden on the general budget as a result of the decline in the government oil revenues because of the decline of the world oil prices.*

**Key words :** Accounting information , Unemployment , Financial Reports

\* جامعة السليمانية / كلية الادارة والاقتصاد .

\*\* جامعة السليمانية / كلية الادارة والاقتصاد .

تأريخ استلام البحث 2016/9/20

تأريخ قبول النشر 2017/1/9

## المقدمة:

تزايد أنواع مستخدمي المعلومات المالية مع التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية و حدوث أزمات وكوارث اقتصادية، وكما هو معروف فان المعلومات المحاسبية هي على شكل مجموعة من التقارير و القوائم المالية. ويعد المخططين الاقتصاديين في الدولة احد الأطراف التي يمكن ان تستفاد من المعلومات المحاسبية وتحديدًا تقرير الرواتب والأجور المدفوعة للعاملين الذي تعدها الشركات العراقية الخاصة (والمتمثلة بالشركات: المساهمة، المحدودة، التضامنية، المشروع الفردي والشركة البسيطة) لكونها مشمولة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد لسنة 1985 ثم تعليمات قانون الشركات لسنة 1997 المعدل في 2004. إلا ان واقع الحال يبين ضعف استعمال المعلومات المحاسبية من قبل المخططين الاقتصاديين للدولة في عملية الدعم المقدم إلى الشركات الخاصة في الحد من ظاهرة البطالة ، إذ يستطيع المخطط الاقتصادي الاعتماد على كشف الرواتب والأجور عند تقديمهم الدعم والتسهيلات اللازمة إلى الشركات الخاصة، وبخاصة الشركات التي تبين تقاريرها بان لديها مبالغ عالية من الأجور والرواتب المدفوعة للعاملين. وينعكس دعم الدولة للشركات الخاصة على توسع حجم هذه الأخيرة وخلق فرص العمل وبالتالي امتصاص ظاهرة البطالة والمنتشرة الآن بعدما انخفضت التعيينات الحكومية وخلق الموازنة الاعوام 2015 و2016 و2017 من مشاريع استثمارية جديدة بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية. كما ان معالجة البطالة في الوقت الحالي لها دور في تقليص عدد موظفي القطاع العام الذين أصبحوا الآن يشكلون عينا على الموازنة العامة أيضا بسبب انخفاض إيرادات الدولة النفطية. وقد أكدت وزارة التخطيط العراقية في 2016/6/13 ان نسبة البطالة ارتفعت خلال العام 2015 الى 22.5%، بعد ان كانت نسبة البطالة خلال العام 2014 قد بلغت 15%. ومن اجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيم البحث على أربعة محاور وكما يأتي :

المحور الأول:- منهجية البحث والدراسات السابقة.

المحور الثاني:- أهمية المعلومات المحاسبية في الحد من البطالة.

المحور الثالث:- الجانب العملي.

المحور الرابع:- الاستنتاجات والتوصيات.

## المحور الأول

### منهجية البحث والدراسات السابقة

#### 1-1 : منهجية البحث:

##### 1-1-1 مشكلة البحث:

هناك ضعف في استعمال المعلومات المحاسبية وبخاصة المعلومات الواردة في كشف الرواتب والأجور من قبل المخططين الاقتصاديين للدولة في عملية الدعم المقدم إلى الشركات الخاصة للحد من ظاهرة البطالة المتفاقمة في العراق نتيجة التوقف الشبه التام لتوافر فرص العمل في الدوائر الحكومية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة بعدما حدث انخفاض حاد لأسعار النفط العالمية.

##### 1-1-2 أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث من أهمية المعلومات المحاسبية للمخططين الاقتصاديين في الدولة عند دعمهم للشركات الخاصة ، إذ يبين كشف الرواتب والأجور الذي يعد احد أشكال المعلومات المحاسبية ما دفعته الشركة للعاملين من مبالغ لرفاهيتهم، مما يسهل على المخطط الاقتصادي الحكومي في تمييز الشركات التي دفعت مبالغ عالية للعاملين والتي من المفترض تقديم الدعم الحكومي لها ، لكونها ستساهم في زيادة فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة.

##### 1-1-3 هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

التعريف بأهمية المعلومات المحاسبية لاستعمالات المخططين الاقتصاديين في الدولة والحكومة بشكل عام، وكذلك بيان مفهوم ظاهرة البطالة واثارها السلبية في الوقت الحالي في البلد وكيفية معالجتها من خلال الدعم المقدم من قبل الحكومة إلى الشركات الخاصة التي لها مبالغ عالية مدفوعة للعاملين من الرواتب والأجور والامتيازات .

#### 4-1-1-1 فرضية البحث :

يعتمد البحث على الفرضية الأساسية الآتية:  
ان اعتماد المخططين الاقتصاديين على تقرير الرواتب والأجور للشركات الخاصة تساعدهم في تحديد أي من تلك الشركات تستوجب الدعم من قبل الحكومة لاجل الحد من ظاهرة البطالة.

#### 1-1-5 حدود البحث

- يتضمن البحث حدوداً مكانية وزمنية وكالاتي:-
- الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على كل من شركة بغداد للمشروبات الغازية(مساهمة خاصة)، وشركة آسيا سيل للاتصالات(مساهمة خاصة).
  - الحدود الزمنية : التقارير المالية لسنة 2014.

#### 2-1: الدراسات السابقة :

- 1- دراسة 1974 Sorter واخرون بعنوان  
(Economic decision-making and the role of accounting information) وهو بحث منشور في AICPA، هدف البحث هو بيان اهمية القوائم المالية المحاسبية في القرارات الاقتصادية، وتوصل الباحثون بانته ينبغي أن توافر المعلومات المحاسبية معلومات مفيدة لاستخدامها في اصدار القرارات الاقتصادية التي تؤدي إلى تخصيص الموارد بكفاءة.
- 2- دراسة :-

#### The role of accounting in the economi development in the 1996,Sione Taufui kingdom of tango

- وهي اطروحة دكتوراه بجامعة ولونجونج- استراليا ، والتي هدفت الى بيان دور المحاسبة في التطور الاقتصادي، وقد اظهرت النتائج بانته وعلى الرغم من ان المحاسبة ليست العنصر ذات الاكثر اهمية في عملية التطور والتنمية الاقتصادية، الا انها تلعب دور ايجابيا في تلك العملية، ولكي تكون لها دور كامل في التطور الاقتصادي فانها تعتمد على قدرة الحكومة والمحاسبين في تطوير معايير المحاسبية والتدقيق المحلية المقبولة والتي يتم الاعتراف بها والالتزام بها بقانون.
- 3- دراسة Nnenna ، 2012 وهو بحث بعنوان :-

#### (The Use Accounting Information as an Aid to Management in Decision Making)

- هدف البحث هو معرفة مدى فاعلية وكفاءة المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرار في المنظمة من حيث صلتها بتعظيم الربحية المستهدفة للمنظمة، واستخدمت الاستبانة كاحدى وسائل جمع البيانات، واظهرت النتائج بان النظام المحاسبي الجيد هي احدي العوامل المكونة للربح الحدي خلال سنوات استمرارية الشركة، كما اوصى الباحث بان يتم التخلص من الانظمة المحاسبية الضعيفة في قسم الحسابات، وعلى كل موظف من موظفي قسم الحسابات ان يكون له دور في انتاج المعلومات المحاسبية الجيدة.
- 4- دراسة الفتلاوي، 2012 بعنوان(دور المعلومات المحاسبية والكفوية في الحد من الفساد المالي والاداري) هدف البحث إلى تعزيز دور نظام المعلومات المحاسبي والكفوي لمواكبة الظروف والمتغيرات في بيئة الأعمال الحالية التي يعمل النظام ضمنها حتى يستطيع مكافحة الفساد المالي والذي يمثل (الفساد المالي) أحد ملامح تلك المتغيرات. وتوصل البحث الى ان هناك ضعف في نظام المعلومات المحاسبي الحالي، إذ تتوفر فيه العديد من الثغرات التي تسمح للفساد المالي بالتغلغل في عناصره. وتوصي الباحثة بتبني نظام المعلومات المحاسبي والتكاليفي لمكافحة الفساد المالي وبناء شبكة اتصالات تتمثل بقاعدة بيانات مركزية متكاملة.

ومن خلال عرض لبعض الدراسات السابقة اعلاه ذات العلاقة بمتغيرات البحث هذا ، نرى ان تلك الدراسات ركزت على ان هناك تأثير واضح للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية، إذ تساهم المعلومات المحاسبية في تحقيق الربح في المنظمات الربحية، كما اكدت الدراسات الاخرى على ان للمعلومات المحاسبية اهمية في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل الدولة في المواضيع والقضايا الاقتصادية مثل استخدام المعلومات المحاسبية في التنمية الاقتصادية وكذلك في الحد من الفساد المالي والاداري. اما موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فهو ان البحث الحالي ركز على اهمية المعلومات المحاسبية في عملية معالجة احدي الظواهر الاقتصادية وهي ظاهرة البطالة.

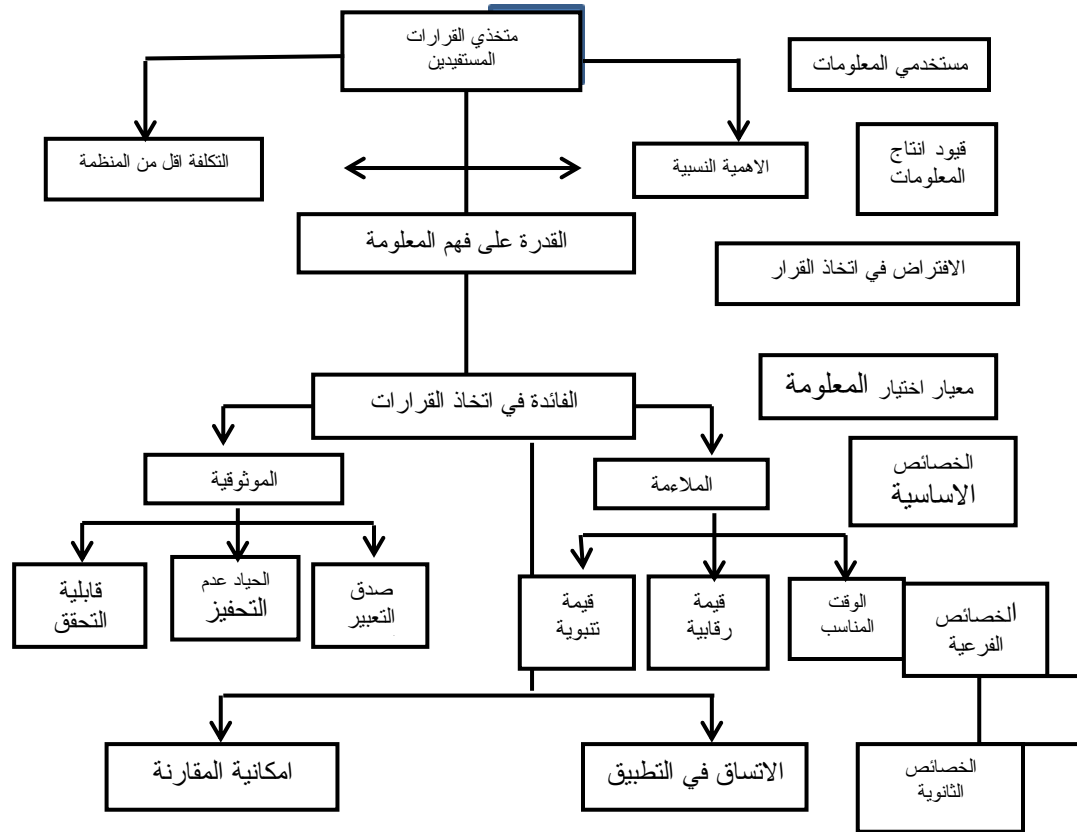
#### المحور الثاني : استخدام المعلومات المحاسبية للحد من البطالة

- 2-1 تعريف المعلومات المحاسبية واهم خصائصها
- تعرف المعلومات على انها مجموعة من الحقائق تم تنظيمها ومعالجتها لكي توفر معاني للمستخدمين (Fitriati & Mulyani, 2015: 165). ومن شأن المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها(مطر، 2004: 23)، فعند اتخاذ القرار تفيد المعلومات في تقليل حالة عدم التأكد التي تصاحب اختيار معين فان المعلومات لا توجه متخذ القرار إلى ما يجب عليه عمله إنما يقتصر دورها على تخفيض عدد البدائل(اسماعيل، 2014 : 10) . ولكي تكون المعلومات ذات كفاءة وعالية في تحقيق أهدافها لا بد لها أن تتميز ببعض الخصائص النوعية والتي يمكن تلخيص الرئيسية منها بما يلي (النقيب، 2004، 292).

- أ- معيار الملائمة: يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار أي متصلة أو مرتبطة بالمشكلة موضوع القرار، وتكون قادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار (خياطة وآخرون، 2013 : 9) وتكون المعلومة ملائمة لمستخدميها من وجهة نظر الجمعية الدولية للمحاسبة المالية إذا مكنتهم من تقييم الأحداث الماضية، والحاضرة والمستقبلية، أو في تأكيد أو تعديل التقييمات الماضية لكي تكون ملائمة (البياتي، 2007 : 4-5).
- ب- التوقيت المناسب : أن تقدم المعلومة لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل في الوقت المناسب بأقل مستوى من التكاليف والخسائر.
- ت- الوثوق في المعلومات: لا بد للمعلومات المحاسبية ان تتمتع بقدر كاف للاعتماد عليها والثقة فيها وهذا يستلزم الاهتمام بمبدأ الإفصاح والموضوعية والحيادية لتلك المعلومات ليضمن متخذ القرار بان هذه المعلومات تعبر تعبيراً صادقاً عن المركز المالي للوحدة ونتيجة أعمالها.
- ث- الموضوعية: يعني يجب ان تكون المعلومات خالية من التحيز والتأثير الشخصي وان تتمتع بالثبات النسبي والقبول الملائم للسياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة. (النقيب، 2004 : 293 - 294).
- ج- معيار الدقة : يشير (الصباغ) على إن الدقة تعني خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز ، لان عدم دقة المعلومات المحاسبية قد تنتج عنها قرارات خاطئة وغير كفوءة.
- ح- الوضوح : المعلومات المحاسبية ينبغي ان تكون مفهومة لذلك يجب ان تصنف وتميز، و ان تعرض بشكل واضح وبسيط (Harrison&Other2011:10) وان وضوح المعلومات تعني إمكانية فهمها واستيعابها بسهولة من قبل المستفيد، ولزيادة وضوح المعلومات يمكن دمج المعلومات المتشابهة وفصل المتباينة و وضعها في جداول وإشكال ليتمكن تفسيرها بكل بساطة. (الراوي والأفندي، 2012 : 161).
- وقد أظهرت دراسة FASB خصائص رئيسية وفرعية للمعلومات المحاسبية والشكل (1) الذي يبين هذه الخصائص:-

### الشكل (1)

#### الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: كريم وإبراهيم، 2014 : 6

وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية، هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، والأرباح المحتجزة، وقائمة التغير في حقوق الملكية، هذا فضلاً عن معلومات أساسية أخرى تعد ضرورية، لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم. (مطر، 2004 : 342) و يمثل تعبير التقارير المالية تعبيراً أكثر عمومية من القوائم المالية، إذ يتم بيان بعض المعلومات في التقارير المالية بطريقة أفضل باستخدام أساليب أخرى خلاف القوائم المالية، و يتم ذلك بناء على تعليمات رسمية أو لوائح الجهات الحكومية أو العرف السائد أو رغبة الإدارة في إظهار هذه المعلومات. (حنان، 2005 : 18).

## 2-2 مفهوم التقارير المالية وأنواعها:

التقارير هي مخرجات النظم المحاسبية، و تمثل أداة لحمل المعلومات المالية إلى مستخدميها ، إذ ينتج نظام المعلومات المحاسبية مخرجات من المعلومات التي تلبي حاجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية، (الفتلاوي، 2012: 278-279) ، وتهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع ، وأدائه المالي ، والتغير في مركزه المالي بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين الذين يتخذون القرارات الاقتصادية (شرويدر وآخرون، 2010: 137)، وتقسّم التقارير المالية إلى: (حنان، 2005: 18)

أ- القوائم المالية Financial Statements

ب- تقرير الإدارة Management Report

ج- تقرير مراقب الحسابات Auditor Report

وسوف نقوم بالتركيز على القوائم المالية لأهمية دراستها في البحث:

### القوائم المالية :

تضم مجموعة من المعلومات المالية الأساسية التي تصدرها الوحدة الاقتصادية مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ والمعايير المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة وهي تقسم إلى :

أولاً: القوائم المالية الأساسية .

ثانياً: القوائم المالية الإضافية (أو الملحقه).

### أولاً: القوائم المالية الأساسية:

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) لسنة 2006- عرض البيانات المالية: تشمل القوائم المالية الآتي المكونات الآتية:

- 1- قائمة الميزانية- قائمة الدخل- قائمة التغيرات في حقوق الملكية- قائمة التدفقات النقدية.
- 2- الملاحظات، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية (حنان، 2005: 18).

### ثانياً : القوائم المالية الإضافية (أو الملحقه):

فضلاً عن القوائم الأساسية السابقة فإن هناك قوائم ملحقه أو إضافية تقوم بإعدادها بعض الوحدات الاقتصادية أما بصورة طوعية (اختيارية) أو بناء على توصيات محاسبية وذلك لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة ، ومنها قوائم لبيان تفاصيل بعض الإجماليات الهامة الواردة في القوائم المالية الأساسية. (الشيرازي، 1990: 210). و يرى الباحثان بأن المقصود بتوصيات محاسبية معينة هي : قوانين حكومية محلية نافذة محلية ، مثل قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل في سنة 2004، وكذلك القوانين الضريبية وقانون سوق العراق للأوراق المالية وأي تعليمات تصدرها جهات حكومية محلية تخص البيانات المحاسبية.

كما ان الشركات الخاصة في العراق (و المتمثلة بالشركات المساهمة ، المحدودة ، التضامنية ، المشروع الفردي والشركة البسيطة) ملزمة بإعداد التقارير المالية ومن ضمنها القوائم المالية الأساسية الأربعة والتقارير الملحقه (من ضمنها كشف العمليات الجارية ، وكشف رقم -12- الرواتب والأجور المدفوعة للعاملين)، وذلك لكونها مشمولة بتطبيق النظام المحاسبي للشركات الصادر بموجب التعليمات رقم (1) لسنة 1985، وكذلك فإن الشركات الخاصة ملزمة أيضا بتنفيذ قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل في 2004، و كما أن الشركات الخاصة المساهمة المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية مطالبة بإرسال تقاريرها المالية مالية والمعدة وفق النظام المحاسبي الموحد إلى السوق المذكور. (قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل في 2004 ) ( القانون العراقي الموقت لأسواق الأوراق المالية لسنة 2004). (النظام المحاسبي الموحد، 1985: 214)

و ملحق البحث يوضح بيانات كشف الرواتب والأجور التي تعدها الشركات الخاصة العراقية عينة البحث، والتي تظهر فيها تفاصيل عن مقدار المبالغ المدفوعة للعاملين.

## 3-2 أهمية المعلومات المحاسبية

يمكن تقسيم الفئات التي لها مصلحة في الحصول على المعلومات المحاسبية إلى ثلاث فئات :

أولاً: فئات من داخل الوحدة الاقتصادية وتتضم :

- 1- الإدارة العليا للوحدة والإدارة الوسطى والمستويات الإشرافية.
- 2- أجهزة التخطيط والمتابعة والمراقبة الداخلية.
- 3- العاملين أنفسهم و النقابات والاتحادات والروابط العمالية والمهنية.

ثانياً: فئات من خارج الوحدة الاقتصادية ولها علاقة مباشرة بالتعرف على نشاط الشركة الشركة وأعمالها، وهي :

1. المالكين، المستثمرين الجدد والمرتبب
2. الممولين والمقرضين والمصارف وشركات التأمين.
3. أسواق المال والبورصات والمحللين ومراجعي الحسابات.
4. أجهزة التخطيط المركزي.
5. مصالح وإدارات الضرائب والضمان الاجتماعي وأجهزة الرقابة الخارجية.
6. الأجهزة الحكومية المركزية.
7. الأجهزة المسنولة عن رسم السياسة النقدية والمالية.
8. المؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي.

ثالثاً: الفئات من خارج الوحدة الاقتصادية لها علاقة غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية:

1. مراكز حماية البيئة ومكافحة التلوث.
2. مؤسسات الأمن الصناعي والسلامة المهنية.
3. مراكز الأمن والحماية المدنية.
4. منظمة الصحة البشرية البيطرية.
5. المنظمات الخيرية.
6. مراكز الإشعاع النووي الذري.
7. منظمة حقوق الانسان.
8. النقابات المهنية(للأطباء والصيادلة..الخ)
9. مؤسسات مكافحة المخدرات والأمراض الاجتماعية
10. الاحزاب السياسية ومنظمات السلام. (النقيب، 2004 :299-301).

ويؤكد (Nnenna,2012:) بان الحكومة بحاجة الى المعلومات المحاسبية وذلك للتوزيع الكفوء للموارد والاستخدام الامثل لها ، اذ ان المعلومات المحاسبية لها دور في جميع الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وانها تساعد في منع المخالفات والاختلاسات. (Nnenna,2012: 54) فالمعلومات الواردة في القوائم المالية مطلوبة لكل من القرارات الاقتصادية الخاصة والعامة ، فمن هنا يجب ان تكون اهداف البيانات المالية تستجيب لاحتياجات صانعي القرار في كل من القطاعين الخاص والعام. (George & others, 1947: 67) ويرى الباحثان ان هناك عدة جهات حكومية ومنها أجهزة التخطيط المركزي التي تعد كأحد الأطراف الحكومية المستفيدة من المعلومات المحاسبية.

## 4-2 مفهوم البطالة

تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تهدد استقرار الدول وتقدمها ، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، وهي السبب الرئيس لمعظم المشاكل الاجتماعية كما أنها تمثل تهديدا واضحا لاستقرار السياسي والاقتصادي بشكل عام، وتعرف البطالة بأنها توقف إجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما رغم مقدرتهم ورغبتهم في العمل وبحثهم عنه(الشمري و علي الله، 2014 :186) كما تعرف بأنها الحالة التي يكون فيها المرء قادراً على العمل وراغب فيه ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين أي أنها تعطل غير إرادي عن العمل بالنسبة للفرد القادر على العمل ، ولا يجد عملاً مناسباً. (الجنابي ومهدي، 2013 : 156).

## 5-2 أنواع البطالة

من أهم أنواع البطالة، الآتسي:-

- أ- البطالة المقنعة: تفاقم هذا النوع من البطالة في النصف الثاني من عقد السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين ، بعد أن ازدادت موارد الموازنة العامة بشكل كبير خصوصاً بعد ثورة أسعار النفط في السبعينات وما صاحب ذلك من تسمية انفجارية شملت معظم القطاعات الاقتصادية وظهور لمشكلة البطالة وخاصة في القطاع الزراعي الذي ضم عدداً كبيراً من العمالة الفائضة بصورة بطالة مقنعة، وبعد سنة ٢٠٠٣ استمر هذا النوع من البطالة بعد توقف عدد من مشاريع القطاع الخاص مما اضطر العديد من العاملين إلى التوجه إلى مؤسسات القطاع العام (بنبان وكامل ، 2013 :46)
- ب- البطالة الهيكلية: هذا النوع من البطالة ينتج أساساً من عدم توافر عمل للأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام أسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي ، وهي تشكل مجموع الاقتصاد العراقي أي بمعنى أن هذه البطالة ناتجة عن فائض الأيدي العاملة غير الفنية والتي تتطلب كفاءات فنية تتلاءم مع طرائق الإنتاج الحديثة وهذا النوع أصبح شائعاً في الاقتصاد العراقي ومنذ مدة زمنية طويلة .



- ت- البطالة الموسمية: تنشأ في الأعمال والمشاريع التي يتأثر العمل فيها بتغير المواسم أو الظروف المناخية والتي ترتبط إنتاجها بالظروف الطبيعية والمناخية والتي تؤثر بحجم النشاط الاقتصادي خلال بعض فصول السنة، ويظهر هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي والقطاع السياحي وفي نشاطات البناء وصيد السمك.
- ث- البطالة الدورية: يظهر هذا النوع من البطالة عند الدورات الاقتصادية أو التقلبات في الأعمال التي أخذت تصيب البلدان الصناعية بشدة وبصورة منتظمة، منذ الثورة الصناعية ازدادت هذه الدورات ، حيث يقل الطلب الكلي وينقل الإنتاج وتنمو البطالة. ( هاشم وآخرون، 2010: 108) وتسمى أيضا بالبطالة الانكماشية لأنها تحدث أو تصاحب مرحلة الانكماش أو الركود الاقتصادي ضمن مراحل الدورة التجارية. (عبد علي، 2011: 203)
- ج- البطالة الفنية : ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة تحرك بعض العاملين لينتقلوا من عملهم إلى عمل آخر أو لمنطقة أخرى أو لصناعة أخرى، وخلال مدة الانتقال يكونون في حالة بطالة ويستغرق ذلك وقتا لان العامل ترك عمله الأول بحثا عن أجور أعلى أو ظروف معيشية أفضل وهذا قد لا يتوافر بسرعة، كما تنشأ بسبب التطور التكنولوجي. (نصوري وكزار، 2014: 304).
- ح- البطالة الاختيارية: هي التي تنشأ عن انخفاض الأجور وعدم رغبة المواطن في العمل بهذا الأجر.
- خ- البطالة الإجبارية: هي البطالة التي تتعلق بالأفراد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن العمل بالأجر السائد ولا يجدونه. (عبد ، 2014: 202) إذ أن الأفراد ضمن سن العمل وقادرين على القيام بالأعمال الذهنية كانت أم البدنية، ويطلبون العمل ولكنهم لا يجدون الوظائف ( Ahuja, 2010:20) ويظهر هذا النوع من البطالة في حالة عجز النظام الاقتصادي عن خلق فرص عمل كافية لامتناس قوة العمل الفعالة والمترابطة، أي بقاء نسبة من العمال من دون عمل. (عبيرة، 2014: 216)

ويعد الباحثان موضوع البطالة الإجبارية بأنها أساس و المحور الرئيس لمجمل الظاهرة قيد البحث.

## 2-6 التحليلات الاقتصادية المفسرة للاستخدام والبطالة.

ركز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في تحليلاته على التوازن التلقائي انطلاقا من قانون المنافذ للاقتصادي جان تست ساي، و تعترف هذه المدرسة بوجود تقلبات قصيرة الأمد وحتمية، ولكن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى مطلع العقد الثالث من القرن المنصرم أكدت فقدان فاعلية آلية الأسعار في إحداث التوازن التلقائي الذي يستند إليه الفكر الكلاسيكي.

ومن هنا جاء التحليل الكينزي بضرورة إعادة النظر بالتحليلات الكلاسيكية ودعوة الحكومة إلى التدخل عند الأزمة. (ملاك، 2010: 27) لذا فقد جاءت تحليلات كينز وتبريراته للتدخل الحكومي بشأن الركود الاقتصادي وأزمة البطالة كانت مساهمة تحليلية فائقة الأهمية لمعالجة هذه المشكلة من خلال الأثر الذي يحدثه الإنفاق الحكومي في تحفيز الطلب وإنعاش الاقتصاد (شوميتير، 2006: 591)

ويقدم مناصرو التدخل الحكومي حججهم باعتبار أن السوق عاجز عن تحقيق التوازن والاستقرار ومن هنا جاءت المبررات للتدخل الحكومي على المدى الطويل كإمتداد لمبادرة الاقتصاد الألماني Wagner الذي ربط في تحليلاته بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي الذي من شأنه تخفيف حدة البطالة. (عاب، 2010: 54).

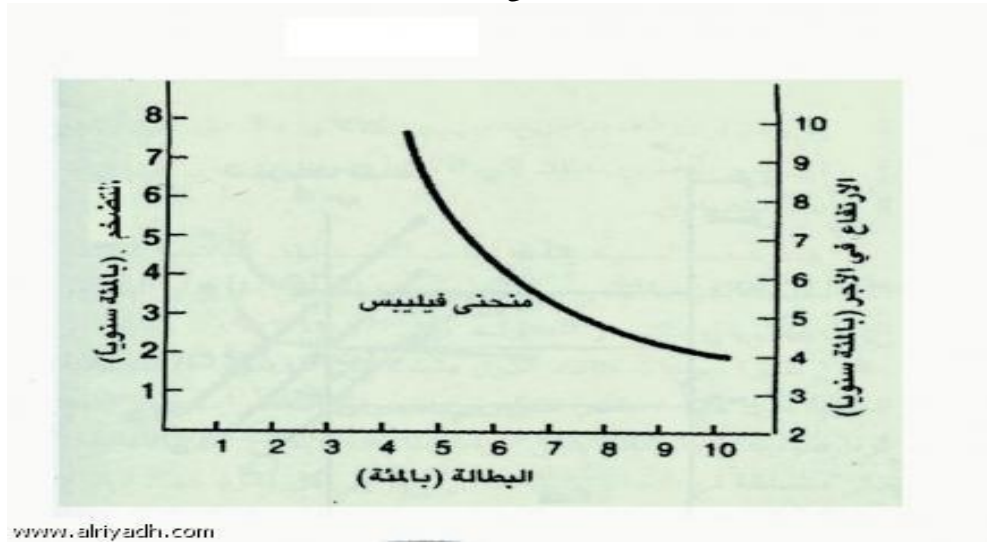
ولكن وصفة العلاج التي اقترحها كينز لمكافحة البطالة كانت ضمن شروط معينة في إطار التحليل الاقتصادي الكلي والتي لم تكن لتتوفر اليوم وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بهذا التحليل مما دعا المنظرون إلى إجراء محاولات جديدة لتفسير وإصلاح الاختلال. لذا جاءت تحليلات Post Keynesians و New Classic و Monetarism والتي من خلاله بينت نماذج رياضية في إطار التحليل الاقتصادي الكلي لوضع سياسة اقتصادية من خلال امتلاك أدوات مالية نقدية لمصالحة هذا الاختلال (لطفى، 2002: 40).

## 2-7 أهمية التقارير المحاسبية في معالجة البطالة الإجبارية

يرى الباحثان بان البطالة الموجودة الآن في العراق هي من النوع البطالة الإجبارية وذلك استنادا إلى ما تم توضيحه مسبقا في البحث على إن البطالة الموجودة التي تمثل تعطيل الجهد الفردي للعمل مع قدرتهم عليه ورغبتهم فيه عند مستوى الأجر السائد، وهذا يعني ضمنا الحرمان من العمل كمصدر أساسي لسد متطلبات المعيشة للفرد، ولهذه الغاية يمكن للطلب الفعال الذي وضعه إدموند فيليبس في عام 1957 أن يسهل المواءمة بين البطالة ونمو الأجور وصولا إلى الاستخدام الكامل.

إن الاقتصادي البريطاني إدموند فيليبس Edmund Phelps ، وهو أحد أشهر الاقتصاديين المعاصرين، وضع نظرية عرفت باسم "المعدل الطبيعي للبطالة"، وكيف تتحدد، وأدت هذه الأفكار إلى تفهم كيف تشتق البطالة بصورة أوضح. بعد دراسة متمعنة لبيانات مدة قرن حول البطالة والأجور النقدية في بريطانيا، اكتشف فيليبس أن هناك علاقة عكسية (وليس قاتونا) بين البطالة والتغير في الأجور النقدية، إذ تنجح الأجور إلى الارتفاع حين تكون البطالة منخفضة، والعكس بالعكس. مع ازدياد البطالة تقل ضغوط العاملين للحصول على زيادات أجرية. (سلطان، 2007: 2)، (Samuelson, 1998:247) وكما موضح في الشكل .

الشكل (1)  
منحنى فيليبس



المصدر: (سلطان ، 2007 : 2) نقلا عن (Samuelson, 1998:247)

ويؤكد الباحث El -Agraا بان فيليبس في عام 1958 قام بتوضيح العلاقة التي تربط بين معدلات البطالة والتغيرات الحاصلة في الأجور النقدية للمدة (1861- 1957) وأثبت فيها ان معدلات البطالة يتغير باتجاه عكسي أو معاكس للتغيرات الحاصلة في الأجور النقدية في بريطانيا. (El-Agraا, 2001 :131- 375). يرى الباحثان بأنه هناك تفاصيل تتعلق بالنظريات الاقتصادية وتطبيقاتها العملية والعملية، لا يستوجب الدخول فيها لتجنب الخروج من هدف الموضوع قيد البحث وفرضيته إلى فرضيات أخرى قد تكون أثبتتها الباحثون في السابق، لذا الاكتفاء فقط بتوضيح: مفهوم البطالة وأنواعها وتشخيص أي نوع البطالة الموجودة حالياً في العراق، وإمكانية معالجتها بدعم عدد معين من الشركات الخاصة بناء على أي منها تدفع اجور عالية وهذا يتبين من خلال تقاريرها المالية المعدة من قبل المحاسبين والتي تظهر مبالغ الأجور والامتيازات المدفوعة للعاملين .

## المحور الثالث

### الجانب العملي للبحث

#### 3-1 تشخيص البطالة الإجبارية الموجودة في العراق

أن العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و الناتج الداخلي الإجمالي هي علاقة عكسية فكلما ارتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي ارتفع معه حجم التشغيل مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة (الحسن، 2014: 50) وهذا ما ينطبق على واقع العراق في الوقت الحالي مع بداية الدخول لعام 2015 وبعدها سنوات 2016 و 2017 ، إذا ان انخفاض أسعار النفط العالمية وعدم استقرارها وانخفاض التعيينات الحكومية منذ أكثر من سنتين أدى إلى تزايد خطورة البطالة وإيصالها إلى المعدلات العالية ، ففي أحدث إشارة من جهات رسمية في وزارة التخطيط التي اشارت في 2016/6/13 الى ان نسبة البطالة قد ارتفعت خلال العام 2015 الى 22,5%، ويذكر إن وزارة التخطيط العراقية قد أعلنت سابقا في 2014 أن نسبة البطالة في المجتمع العراقي بلغت 16%، . ويرى الباحثان بان البطالة الموجودة الآن في عام 2015 و 2016 في العراق هي غالبا من نوع البطالة الإجبارية .

#### 3-2 تحليل العلاقة بين التقارير المالية والبطالة

ويتضمن تحليل لبعض الفقرات المالية التي تخص الاجور والرواتب للموظفين والعاملين في الشركات عينة البحث وهي شركات انتاجية وخدمية دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي وتمثل بشركة بغداد للمشروبات الغازية وشركة اسيا سيل للاتصالات في السلمانية وتم اختيار تقارير السنة المالية 2014 . سيجاول الباحثان اثبات العلاقة بين الاجور المدفوعة للعاملين وبين البطالة باعتبارها علاقة عكسية حيث ان الشركات التي تزداد فيها الاجور يفترض ان يقابلها زيادة في استخدام العاملين وهذا يعني ضمنا تقليل البطالة في سوق العمل.



وقبل التطرق إلى المؤشرات المالية للتقارير المدفوعة للشركات قيد البحث سنحاول لقاء الضوء على مستويات البطالة في العراق والإقليم، والجولين الآتئين يوضحان ذلك :

**جدول (1)**

معدل البطالة في العراق للسنوات (2010-2015)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات البطالة (%)	15,2	15,2	15,2	15,1	16,4	22

المصدر : <http://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate>

<http://ar.tradingeconomics.com/iraq/indicators>

**جدول (2)**

معدلات البطالة في إقليم كردستان للسنوات (2004,2014)

السنة	2004	2013	2014
معدلات البطالة (%)	10,7	5,2	14

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- (معروف، و كريم، 2008: 24) .

- <http://krso.net/default.aspx?page=article&id=898&l=2>

- <http://www.almutmar.com/index.php?id=20119274>

ويشير الجدول أعلاه إلى ان معدل البطالة (كمتوسط ) يبلغ (14) %، وإذا ما قورن معدل البطالة في الإقليم فإنه يعد أقل بكثير من معدل البطالة في العراق بشكل عام في 2014. ويفسر ذلك إلى الاستقرار الأمني في الإقليم ودور القطاع الخاص في التنمية فيها. وإذا ما تم مقارنة هذه المعدلات مع الدول (الأقل نمو العدد من الدول الإفريقية والعربية كمتوسط) لعام 2015 حيث بلغ متوسط معدل البطالة فيها (7.6) % .

<http://ar.tradingeconomics.com/country-list/unemployment-rate>

وهذا يفسر لنا اهتمام حكومات هذه الدول بوضع برنامج خاص للتنمية فيها وارتفاع نمو الاستخدام الذي بلغ (2,2) % للمدة (2000-2013).

ولاثبات فرضية البحث سوف يتم التطرق إلى كيفية الاستفادة من المعلومات المالية المحاسبية الموجودة في القوائم المالية للشركتين قيد الدراسة في معالجة ظاهرة البطالة .

**3-3 تحليل التقارير المالية للشركتين قيد البحث**

بعد تحليل واقع ظاهرة البطالة في العراق هنا تبرز الحاجة الى تحليل التقارير المالية للشركتين اسياسيل للاتصالات و بغداد للمشروبات الغازية للمدة (2012-2014) . ومن خلال الجدول رقم (3) ادناه سنحاول تحليل تطور اجمالي الاجور والرواتب المدفوعة للعاملين فيها للمدة المذكورة :

**جدول (3)**

اجمالي الاجور والرواتب المدفوعة للعاملين في شركتي اسيا سيل للاتصالات وبغداد للمشروبات الغازية

ت	الشركة	الاجور والرواتب م.د			معدل التغير السنوي % (2014-2012)
		2012	2013	2014	
1	اسياسيل للاتصالات	92944	107887	103757	11.6
2	بغداد للمشروبات الغازية	14879	14841	15470	3.97

المصدر : من اعداد الباحثين وبالاغتماد على التقارير المالية للشركتين اعلاه للسنوات (2013-2014)

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الاتجاه العام للاجور والرواتب المدفوعة للعاملين للشركتين المذكورتين وللمدة المشار اليها هي باتجاه الزيادة بشكل عام .

ويتعذر الحصول على المعلومات المناسبة المرتبطة بعدد العاملين لهاتين الشركتين من تقاريرها المالية ، ولاغراض المقارنة والتحليل فقد لجأ الباحثان الى الحصول على عدد العاملين بالاستناد الى متوسط معدل الاجر السنوي للعامل في العراق لغرض تعميم النتائج بما يرتبط بظاهرة البطالة .

وبالرجوع إلى دراسة حول كلف المعيشة في العراق للحصول على متوسط الأجر (الشهري) للعامل بشكل عام للقطاع الخاص نلاحظ انه يبلغ (857129.8) دينار عراقي.

[http://www.numbeo.com/cost-of-living/country\\_result.jsp?country=Iraq](http://www.numbeo.com/cost-of-living/country_result.jsp?country=Iraq)

بعد تحويل الدولار الى دينار عراقي باعتماد سعر صرف \$1 = 1,169.68 دينار عراقي

للحصول على معدل الأجر (السنوي) للعامل في العراق:

معدل الأجر السنوي = 12 × 857129.8 = 1028557.68 دينار

وبقسمة إجمالي الأجور والرواتب المدفوعة في كلا الشركتين على متوسط الأجر السنوي نحصل على عدد العاملين في تلك الشركتين :  
**1- عدد العاملين في شركة = إجمالي الأجور والرواتب السنوية المدفوعة / متوسط الأجر السنوي**  
 آسيا سيل للاتصالات

$$= \frac{103,757,000,000}{10087} = 10285557.68 \text{ دينار}$$

**2- عدد العاملين في شركة بغداد = إجمالي الأجور والرواتب السنوية المدفوعة / متوسط الأجر السنوي للعامل**  
 للمشروبات الغازية

$$= \frac{15,470,000,000}{1504} = 10285557.68 \text{ دينار}$$

مجموع عدد العاملين في الشركتين أعلاه = 10087 + 1504 = 11591 عامل

#### جدول (4)

عدد العاملين في شركتي آسيا سيل و بغداد لغاية 2014

ت	الشركة	عدد العاملين
1	آسيا سيل للاتصالات	10087
2	بغداد للمشروبات الغازية	1504

المصدر: من إعداد الباحثين: بالاعتماد على إجمالي الرواتب المدفوعة إلى متوسط الأجر السنوي للفرد العراقي.

متوسط حجم الاستخدام (العاملين) في الشركتين المذكورتين =  $11591 = 5795 \times 2$  عامل

وإذا ما تم تقسيم حجم البطالة على متوسط حجم الاستخدام في الشركتين:  
 $= \frac{1,500,000}{5795} = 258$  شركة .

ويظهر لنا عدد الشركات الكبيرة المطلوب استحداثها أو تحفيزها للتشغيل من أجل تخفيف حدة البطالة .  
 وإذا ما وضعنا خطة ثلاثية (3 سنوات) للقضاء على البطالة:  
 $= 258$  شركة = 86 شركة اللازم تحفيزها أو استحداثها للتشغيل سنويا للقضاء على البطالة وهذا ممكن إذا  
 3 سنوات ما وضع برنامج حكومي لهذا الغرض. وهنا نجد من الضروري استعراض الجهود الحكومية التي بذلت لمكافحة البطالة: (وزارة العمل -قروض العاملين، 2015)  
 1- صدور تشريعات بمنح (5-15) مليون دينار عراقي لدعم المشاريع الصغيرة.  
 2- تخصيص (21%) من الموازنة العامة لدعم القطاع الخاص .  
 3- إطلاق القروض للمشاريع الصناعية الخاصة.  
 4- قدمت المصارف قروضا بمقدار (612) مليون دينار عراقي استفاد منها (73) ألف عاطل.

وإذا ما استمرت هذه الجهود ولحقتها جهود أخرى تحفيزية أخرى فإنه سوف يتم تخفيف حدة البطالة في العراق عامة والإقليم خاصة من خلال إصدار جملة من الإجراءات الداعمة  
 تمثل نظام للحوافز التي تشجع الشركات التي تستخدم عدد أكبر من العاملين :

<http://www.shakwmakw.com/vb/showthread.php?t=467574>

- 1- تقديم قروض عينية ونقدية باختلاف الأنشطة الاقتصادية
- 2- إصدار تشريعات بالإعفاء الضريبي لهذه الشركات.
- 3- إصدار شهادات كفاءة لها كحوافز معنوية .
- 4- إصدار موافقات لفتح فروع لها في المحافظات.

وهناك الكثير ما يمكن ان يقدم لتشجيع هذه الشركات التي تزيد الاستخدام لتخفيف حدة البطالة في العراق.  
 وهذا ما توصل إليه العالم الاقتصادي البروفسور ساملسون في كتابه الاقتصاد عن العلاقة العكسية بين الأجور النقدية والبطالة الإجبارية. (Samuclson, 1996 : 206-212)

## المحور الرابع الاستنتاجات والنوصيات

### 1-4 الاستنتاجات:

لقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج :

1. يتنوع مستخدمي المعلومات المحاسبية مع التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
2. تقوم كافة الشركات الخاصة العراقية وبأنواعها المختلفة بإعداد كشف الرواتب والأجور الرقم (12) كونها ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد للشركات لسنة 1985، وقانون الشركات الرقم 20 لسنة 1997 المعدل.
3. تلزم دائرة مسجل الشركات كافة الشركات الخاصة بإرسال نسخة من التقارير المالية السنوية إليها ونسخة إلى دائرة الضريبة ومن ضمنها تقرير كشف الرواتب والأجور.
4. يستند المخطط الاقتصادي الحكومي على كشف العمليات الجارية ، أو على كشف الرواتب والأجور رقم (12) لمعرفة المبالغ المدفوعة للعاملين كأجور ورواتب وامتيازات أخرى.
5. ان الشركات الخاصة في العراق (عدا المساهمة) ملزمة بحسب القانون بإرسال تقارير مالية سنوية فقط إلى جهتين حكوميتين ليست لهما علاقة برسم سياسات الاقتصاد للبلد ، وهما: مسجل الشركات (لأغراض التسجيل) والى ودائرة الضريبة (لأغراض الضريبة).
6. تجاوزت معدلات البطالة في العراق في سنة 2015 المعدلات العالمية وأصبحت مشكلة متعذرة وعميقة.
7. نستنتج من التقارير المالية وبخاصة كشف الرواتب والأجور رقم (12) للشركات قيد البحث بان هناك شركات تستخدم الآلاف العاملين وبذلك يمكن أن تشمل بنظام خاص للحوافز، وهذا ما يثبت فرضية البحث.
8. نستنتج انه بإمكان استحداث أو تحفيز (213) شركة تستخدم حوالي (7023) عامل كمعدل ولمدة (3) سنة للقضاء على البطالة في العراق.

### 2-4 التوصيات:

في ضوء النتائج أعلاه يقترح الباحثان جملة من التوصيات :

1. بيان أهمية التقارير المالية للمخطط الاقتصادي للدولة من خلال إلزام الشركات الخاصة بإرسال نسخة من تقاريرها المالية السنوية إلى جهات الحكومية المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية للبلد.
2. تقديم حوافز مادية ومعنوية للشركات التي تستخدم عدد اكبر من العاملين من خلال ما تظهره الكشوفات المالية لها من مستويات عالية للأجور والامتيازات المدفوعة.
3. إصدار إعفاءات ضريبية لهذه الشركات.
4. تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية والصعبة لها.
5. إصدار إجازات استيراد وتصدير خاصة بها وفتح فروع لها في المحافظات .

### المصادر

أولاً : القوانين والتقارير الرسمية

1. التقارير المالية السنوية لشركة بغداد للمشروبات الغازية (شركة مساهمة خاصة) 2014.
2. لتقارير المالية السنوية لشركة آسيا سيل للاتصالات (شركة مساهمة خاصة) 2014.
3. القانون العراقي الموقت لأسواق الأوراق المالية لسنة 2004.
4. قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل في 2004 .
5. ديوان الرقابة المالية، النظام المحاسبي الموحد للشركات، سنة 1985.

ثانياً : الكتب العربية

1. ألحصري، طارق، و رزق ، فاروق ، برامج الإصلاح الاقتصادي: البطالة-الفقر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
2. الحجار ، بسام، و رزق، عبد الله ، الاقتصاد الكلي، دار المنهل، بيروت، 2010.
3. حنان، رضوان حلوة، مدخل إلى النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
4. الشيرازي ، عباس مهدي، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
5. النقيب، كمال عبد العزيز ،مقدمة في نظرية المحاسبية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
6. شرويدر، ريتشارد، ولارك، مارتل، وكاثير، جاك، نظرية المحاسبية، ترجمة:كاججي وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2010.
7. شومبيتر، جوزيف، تاريخ التحليل الاقتصادي، ترجمة حسن عبد الله بدر، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، مجلس الثقافة، القاهرة ، 2006.
8. عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.

9. لطفي، عامر، النظرية الاقتصادية، دار الرضا، دمشق، 2004.
10. مطر، محمد، التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس-العرض-الإفصاح، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
11. ملاك، وسام، تطور الفكر الاقتصادي من الماركزية إلى الكلاسيكية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار المنهل ، بيروت، 2013.

### ثالثاً : البحوث والدوريات

- 1- إسماعيل، مجبل دواي، اثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 3 ، الصفحات 240-254، لسنة 2014 .
- 2- ألبياتي، غازي عبد العزيز ، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة مع التركيز على الرقابة القبلية(السابقة)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 7 ، لسنة 2007 .
- 3- الحسن، تماضر بشير، الوندوي علي فاطن ، قياس الأثر المضاعف لكينز على اقتصاد السودان، للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كردفان، السودان، المجلد 14، العدد 1، الصفحات 32-51، لسنة 2013.
- 4- الجنابي، نبيل مهدي، ومهدي، عيسى محمد، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، الصفحات 155-296، لسنة 2014 .
- 5- الفتلاوي، ليلي ناجي مجيد، دور نظام المعلومات المحاسبية و التكاليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 32، الصفحات 271-297، لسنة 2012.
- 6- الراوي، عبد اللطيف شهاب، والأفندي، ارسلان، اثر الاستثمار في تقانة المعلومات و فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد الثاني، العدد 93، الصفحات 146-161، لسنة 2012.
- 7- أشمري، حسين عباس حسين، و علي الله، عبد الجاسم عباس، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، الصفحات 184-201، لسنة 2014 .
- 8- بنيان، حسام الدين زكي، كامل، ميادة رشيد، تحليل لمشكلة البطالة في العراق للمدة من(2003-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 33، الصفحات 43-85، لسنة 2013 .
- 9- خباطة، مروان، وسليمان، مالك، وعلي، حسين شيخ ، أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، الصفحات 113-134، لسنة 2013.
- 10- عبد، مليحة جبار، مشكلة البطالة في مدينة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، الصفحات 202-217، لسنة 2014 .
- 11- عبد علي، خالد حيدر، دراسة اقتصادية حول سوق العمل و مشكلة البطالة المقنعة في إقليم كردستان – العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 86، الصفحات 194-233 ، لسنة 2011.
- 12- عبيرة، عهود جبارة، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة البحوث النفسية والتربوية، جامعة بغداد، العدد 40، الصفحات 213-241، لسنة 2014.
- 13- كريم، هيثم محسن، وإبراهيم إبراهيم خليل، أثر المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للشركات في ظل البيئة التنافسية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، الصفحات: 300-326، لسنة 2014.
- 14- هاشم، حنان عبد الخضر، عبد الكاظم، إيمان، فرحان، محمد حسن، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية و المعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 3، العدد 16، الصفحات 107-124، لسنة 2010.
- 15- نصوري، فيصل أكرم، وكزار، مصطفى حميد، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام(2003)، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 78، الصفحات 224-297، لسنة 2014 .
- 16- معروف، هوشيار، و كريم ،محمد، اتحاد اقتصادي كردستان، دراسة رقم 5 ، 2008.

### رابعاً : المواقع الالكترونية (الانترنت)

1. [http://www.numbeo.com/cost-of-living/country\\_result.jsp?country=Iraq](http://www.numbeo.com/cost-of-living/country_result.jsp?country=Iraq)
2. <http://www.shakwmakw.com/vb/showthread.php?t=467574>
3. <http://www.iraq-businessnews.com/2014/09/12/unemployment-increases-inKurdistan-region/>
4. <http://www.mop.krg.org/>
5. <http://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate>

### خامساً : المصادر الأجنبية:

1. H.L Ahuja, Macro economics Theory and Policy, Chand &company LTD, New Delhi , 2010.
2. El -Agraa Ali M. , The European Union Economic & Policies ,6 Edit, Prentice Hall Inc, London, 2001.
3. Samuelson P. I, Economics, 12<sup>th</sup> Edit, McGraw Hill, London, 1992.
4. Harrison, Walter, Horngren, Charles, Thomas, William, Suwardy, Themin, Financial Accounting-International Financial Reported Standards, 9<sup>th</sup> Edit, Pearson Education South Asia pte Ltd, Singapore, 2011.

5. Sion L. ,Taufu, The role of accounting in the economi development in the kingdom of tango. Phd thieses , university of wolongong, ausraluan . .(1996).
6. Fitriati, Azmi & Mulyani , Sri. Factors that affect accounting information sytem success and its implication on accounting information quality. Asian Journal of information Technology, 14(5),p:154-161, 2015.
7. Nnenna, Ooli, The Use Accounting Information as an Aid to Management in Decision Making. British Journal of Science. Vol. 5 (1),:p: 52-62,2012.
8. Sorter, G. H.& Gans, M. S.& Rosenfield, P. & Shannon, R. M.& Streit, R. G. , Economic decision-making and the role of accounting information . American Institute of Accountants. Vol 2, p:066-079 , 1974.
9. <http://clio.lib.olemiss.edu/cdm/ref/collection/deloitte/id/3336>.



الملاحق

ملحق (1)

كشف الرواتب والأجور لشركة آسيا سيل للاتصالات

كشف 11

شركة آسياسيل للاتصالات مساهمة خاصة – السلیمانية

كشف الرواتب والأجور للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

رقم الدليل	التفاصيل	السنة الحالية (دينار/مليون)	السنة السابقة (دينار/مليون)
31	الرواتب النقدية للموظفين	74,416	73,344
3111	رواتب	5,022	5,281
3117	مخصصات تعويضية	17,634	17,511
3118	مكافآت تشجيعية	97,072	96,136
3121	اجور عمال	1,189	1,147
3151	حصة الشركة في الضمان	5,496	10,604
	مجموع الرواتب والأجور	103,757	107,887

ملحق (2)

كشف الرواتب والأجور لشركة بغداد للمشروبات الغازية

رقم الدليل المحاسبي	السنة الحالية (دينار)	السنة السابقة (دينار)	
311	الرواتب النقدية للموظفين	1,701,714,030	1,619,010,133
3111	رواتب	137,094,004	130,106,600
3112	مخصصات عائلية	409,604,090	413,178,080
3113	أجور أعمال إضافية	1,283,610,270	998,001,762
3114	مكافآت تشجيعية	698,922,700	710,169,000
3115	مخصصات فنية	170,361,700	108,912,000
3116	مخصصات تعويضية	0,829,060	491,767,401
3117	مخصصات غلاء معيشة	827,688,041	801,808,379
3118	مخصصات أخرى	0,787,830,000	0,329,108,900
312	الأجور النقدية للعمال	2,779,670,472	2,629,068,812
3121	الأجور	339,846,098	339,907,100
3122	مخصصات عائلية	701,408,490	784,671,240
3123	أجور الأعمال الإضافية	2,371,216,206	2,241,143,389
3124	مكافآت تشجيعية	697,803,700	702,604,200
3125	مخصصات مهنية وفنية	0,810,000	0,320,000
3126	مخصصات تعويضية	700,426,804	761,819,082
3127	مخصصات غلاء معيشة	1,111,090,408	1,120,667,309
3128	مخصصات أخرى	8,807,327,778	8,630,300,232
3151	المساهمة في الضمان الاجتماعي للعمال	869,160,947	872,724,324
3152	تأمين العاملين / عمال	0,870,000	3,933,097
	مجموع الرواتب والأجور	10,470,199,270	11,441,072,103